J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30 (5): 2581 - 2589, 2005

ECONOMIC REFORM POLICY AND ITS EFFECT ON SAME MACRO ECONOMIC VARIABLES

Eweida, M. A.* and M. S. Abd Elgfar**
* Agric . Econo. Dept ., Mansoura University
** Agric . Econo. Dept ., Desert Research Center

سياسة الإصلاح الاقتصادى وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

محمد عبد السلام عويضه * و محمد سالم عبد الغفار **
* قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة المنصورة .
** قسم الاقتصاد الزراعى - الشعبة الاقتصادية والاجتماعية - مركز بحوث الصحراء .

الملخص

قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك فى عام ١٩٩١ م فى إطار سياسة اقتصادية ، عرفت بسياسة الإصلاح الاقتصادى أطلق عليها (برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى)، حيث هدفت هذه السياسة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد القومى مثل عجز الموازنة العامة والعجز فى ميزان المدفوعات ، انخفاض معدل النمو ، وارتفاع معدل البطالة ، ومعدل التضخم إلى غيرها من الاختلالات التى أصابت الاقتصاد القومى . وقد تكونت الاتفاقية التى عقدتها الحكومة المصرية من ثلاث مراحل بدأت المرحلة الأولى فى السنة المالية ١٩٩٢/٩١ م ، استهدفت هذه المرحلة تحقيق التثبيت النقدى والمالى . والمرحلة الثانية بدأت فى سبتمبر ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦ ، وقد استهدفت هذه المرحلة الانطلاق نحو رفع معدلات النمو الاقتصادى . وأخيرا المرحلة الثالثة ومدتها عامان وتبدأ من أكتوبر ١٩٩٦ ، وفى ظل هذه السياسة بدأت الحكومة المصرية ترتكز على التوجه إلى اقتصاديات السوق الحديث وكان النهوض بالقطاع الخاص وتعظيم دوره من أهم أدوات سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وذلك لخدمة أهداف تحسين الكفاءة وخلق فرص عمل حقيقية واستجلاب التكنولوجيا المتطورة وفى إطار ذلك اتخذ قرار البدء فى تنفيذ برنامج الخصخصة ، حيث صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى عرف بقانون قطاع الأعمال العام أو " القطاع العام فى ثوبه الجديد "ومنذ ذلك التاريخ تبنت الحكومة المصرية برامج متعددة لتحويل عدد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وقد اختلف معدل تنفيذ هذا البرنامج من سنة لأخرى . وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادى من الناحيتين الوصفيه والكميه حيث تم تقدير معدلات الاتجاه الزمنى باستخدام أسلوب المتغيرات الصورية ، ويعتمد هذا النموذج الذى يستخدم ما يعرف بالمتغيرات الصورية بالإضافة إلى المتغيرات الكمية و التى يطلق عليها تحليل التغاير ، حيث يعد هذا النموذج من النماذج القياسية التى يمكنها أن تعكس أثر التغير فى سيل أو مقطع دالة من الدوال كل على حده أو عرض الأثرين معا ، وقد تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) إلى مرحلتين : المرحلة الأولى وتمثل الفترة السابقة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠ - ١٩٩١)، والمرحلة الثانية وتمثل الفترة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢ - ٢٠٠٣) .

كما تم الاستعانة بالمراجع العلمية ذات العلاقة بموضع الدراسة ، كما تم الحصول على البيانات سواء المنشور أو غير المنشورة من مصادرها المختلفة من جهات ومؤسسات حكومية مثل الجهاز المر كزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بالاضافه إلى النشرات الاقتصادية التي يصدرها كلا من البنك المر كزى المصرى والبنك الأهلى المصرى .

كما تم دراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح الاقتصادى كان لها تأثير على كلا من المتغيرات الآتية : الناتج المحلى الاجمالى حيث ارتفع متوسط الفترة ؟الأولى من ٤٠,٦ مليار جنية قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٢٥١,١ مليار بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، كما ارتفع معدل التغير السنوى من ٦,٧ مليار جنية قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٢٤,٤ مليار بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى . معدل التضخم حيث انخفض متوسط الفترة ؟الأولى من ١٥,٧ قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٦,١ بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، كما انخفض معدل التغير السنوى من ١,٠٨ قبل تطبيق سياسة الإصلاح

الاقتصادى إلى -٠,٩٣ بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى .الاستثمار القومى حيث ارتفع متوسط الفترة ا؟الأولى من ١٦,٠٣ مليار جنية قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٥٨,٨ مليار بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، كما ارتفع معدل التغير السنوى من ٢,٣ مليار جنية قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٥,٨ مليار بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى . عدد العمال (عرض العمال) حيث ارتفع متوسط الفترة ا؟الأولى من ١٣,٣ مليون عامل قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ١٦,٦ مليون عامل بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، كما ارتفع معدل التغير السنوى من ٠,٣٤٤ مليون عامل قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٠,٤٥٠ مليون عامل بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى . الطلب على العمال حيث ارتفع متوسط الفترة ا؟الأولى من ١٢,٠٠٢ مليون عامل قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ١٦,٥ مليون عامل بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، كما ارتفع معدل التغير السنوى من ٠,٢٧٢ مليون عامل قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى ٠,٤٣٠ مليون عامل بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى .

هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة معدلات الاستثمار وذلك من خلال خفض سعر الفائدة مع التسليم بقبول معدلات مناسبة من التضخم و انخفاض فى قيمة سعر الصرف للجنيه المصرى فى سبيل حل مشاكل مثل البطالة والركود الاقتصادى . كما أوصت بضرورة العمل على تغيير هيكل الاقتصاد المصرى بتوفير الظرف والبيئة الملائمة لإيجاد قطاع خاص يعتمد عليه الاقتصاد القومى من خلال إصلاح الخلل فى الجهاز الادارى والنظام الضريبى فى مصر ، كما أوصت بضرورة العمل على تنمية الصادرات المصرية وذلك بنهج سياسة لتنمية الصادرات تعتمد على الإنتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الاستهلاك المحلى ، كما أوصت بضرورة العمل على تنفيذ خطط استثمارية لتنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية التى تعتمد على الأيدى العاملة كأحدى الحلول لمشكلة البطالة .

المقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالمى مولد نظام اقتصادى جديد ، يؤمن بأهمية ودور جهاز السوق فى تخصيص الموارد الاقتصادية ، وبتعبير أدق ، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية على فروع الإنتاج المختلفة لتحقيق مستويات الكفاءة الاقتصادية العالية وزيادة مستويات الرفاهية الاقتصادية للدولة التى تعتنق هذا النظام . من هنا يمكن القول بان نظام اقتصاد السوق الحديث هو فلسفة اقتصادية جديدة بزغ فجرها بشكل قاطع فى مطلع الثمانينات ، قائمة على التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، ومحاولة بذلك إعادة بناء القطاع الخاص وبث الروح فيه من جديد بعد أن أفقته حركات التأميم والتحول نحو الاقتصاد المركزى المخطط خلال حقبة الستينات . هذا ويقوم نظام اقتصاد السوق الحديث على تحديد العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادى ، حيث يمكنها التدخل بشكل غير مباشر فى النشاط الاقتصادى باستخدام الأدوات والسياسات الاقتصادية ، بل عندما ترغب الدولة فى القيام بالنشاط الاقتصادى فيكون ذلك من خلال إقامة استثمارات عامة غير مرتبطة بمفهوم توسيع رقعة الملكية العامة .

وفي مطلع التسعينات قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك فى عام ١٩٩١م فى إطار سياسة اقتصادية ، عرفت بسياسة الإصلاح الاقتصادى أطلق عليها (برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى) ، حيث تهدف هذه السياسة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد القومى مثل عجز الموازنة العامة والعجز فى ميزان المدفوعات ، انخفاض معدل النمو ، وارتفاع معدل البطالة ، ومعدل التضخم إلى غيرها من الاختلالات التى أصابت الاقتصاد القومى . وقد تكونت الاتفاقية التى عقدتها الحكومة المصرية من ثلاث مراحل بدأت المرحلة الأولى فى السنة المالية ١٩٩٢/٩١ م ، استهدفت هذه المرحلة تحقيق التثبيت النقدى والمالى . والمرحلة الثانية بدأت فى سبتمبر ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦ ، وقد استهدفت هذه المرحلة الإنطلاق نحو رفع معدلات النمو الاقتصادى . وأخيرا المرحلة الثالثة ومدتها عامان وتبدأ من أكتوبر ١٩٩٦

وفى ظل هذه السياسة بدأت الحكومة المصرية ترتكز على التوجه إلى اقتصاديات السوق الحديث وكان النهوض بالقطاع الخاص وتعظيم دوره من أهم أدوات سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وذلك لخدمة أهداف تحسين الكفاءة وخلق فرص عمل حقيقية واستجلاب التكنولوجيا المتطورة ففى عام ١٩٩١ اتخذ قرار البدء فى تنفيذ برنامج الخصخصة ، حيث صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى عرف بقانون قطاع الأعمال

العـــام أو " القطـــاع العام فى ثوبه الجديد " ومنذ ذلك التاريخ تبنت الحكومة المصرية برامج متعددة لتحويل عدد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وقد اختلف معدل تنفيذ هذا البرنامج من سنة لأخرى .

هـــذا وقد تبين أن برنامج الإصلاح الاقتصادى نجح خلال العامين الأخريين فى تحقيق إنجازات ملموسة ، حيث انخفض معدل التضخم من نحو ٢٥% سنويا قبل سياسة الإصلاح الاقتصادى إلى نحو ١١% ، كذلك شـــاهدنا ثـــباتا ملحـــوظا فى قيمة الجنيه المصرى مما أعاد الثقة فى مركز العملة المصرية هذا بعد فترة من الانخفـــاض المـــستمر والتقلـــبات الحـــادة ، وكذلك انخفض عجز الميزانية من نحو ٢٠%من الناتج المحلى الاجمالى إلى أقل من ٥% ، كما تم إحراز تقدم ملحوظ فى ميزان المدفوعات ، حيث انعكس ذلك فى صورة زيـــادة فـــى حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزى إلى ما يجاوز ١٦ مليار دولار أو ما يكفى لتمويل الواردات نحو ستة عشر شهرا[١].

كمـــا أوضـــحت دراسة إلى أن الاقتصاد المصرى يعتمد على الأسواق العالمية في توفير احتياجات الأسواق المحلـــية من السلع الغذائية والاستثمارية ، والوسيطة ، وان قيمة الواردات المصرية بلغت نحو ١٠,٧ مليار دولار كمتوسط للفترة من (١٩٨٠ ــ ١٩٩٣) تمثل نحو ٣١ % من الناتج القومى الاجمالى خلال نفس الفترة ، وتمـــثل الـــواردات الـــزراعية الغذائية نحو ٣٠ % من اجمالى قيمة الواردات المصرية خلال الفترة من (١٩٩٠ ــ ١٩٩٣) [٢] .

كمـــا أوضـــحت دراســـة أن المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى قد نجحت فى تحقيق أهدافه بـــشكل واضـــح أشـــادت بـــه المنظمات الدولية ، حيث أشاد البنك الدولى بنجاح التجربة المصرية فى مجال الإصـــلاح الاقتصادى باعتبار أن برنامج الاستقرار أو التثبيت لم يكن ذا أثر عكسى على نمو الناتج الحقيقى فـــى خـــلال مـــدة طويلة إذا أنه بعد تباطؤ النشاط الاقتصادى خلال الفترة ٩٢/٩١-٩٤/٩٣ و الذى صاحب سياســـات تثبـــيت الاقتـــصاد الكلـــى والتعديل الهيكلى استعاد النمو مسيرته فى منتصف التسعينات عندما بدأ الاستثمار الخاص فى النشاط ، كذلك أشاد البنك بنجاح التجربة المصرية فى تصحيح الاختلالات الرئيسية فى توازنان الاقتصاد الكلى وفى تخفيض حجم التضخم من حوالى ٢٠% إلى ٣,٨% عام ٩٨/٩٧ [٣] .

المشكلة البحثية

يعتبـــر بـــرنامج الإصـــلاح الاقتـــصادى من أهم السمات التي تميز بها الاقتصاد المصرى خلال الأونه الأخيـــرة وقد تضمن هذا البرنامج العديد من السياسات والبرامج والأدوات التي شملت القطاعات الاقتصادية الرئيـــسية فـــي الاقتـــصاد المصرى ، وقد لوحظ في برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى تغير دور الدولة حـــيث أصـــبح دورهـــا كرقيب ومنظم أكثر منه كمنفذ وقائم بتنفيذ السياسات فقد تخلت الدولة عن دورها في تشغيل الخريجين بالإضافة عن ترك دفه الأمور تتجه وفقا لآليات السوق ، وتتمثل المشكلة البحثية التي تبنتها الدراســـة فـــي عـــدم وضوح فاعليه سياسة الإصلاح الاقتصادى في تحقيق أهدافها الرئيسية وهى دفع عجله التنمـــيه الاقتصادية وذلك من خلال رفع مستويات المعيشة ومستويات تشغيل الموارد ، بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة والتضخم .

أهداف البحث

تـــستهدف الدراسة بيان أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مـــثل : الـــدخل القومى الاستثمارات القومية ، معدل التضخم ، الصادرات والواردات ، الميزان التجارى ، الاستهلاك القومى . كما تستهدف الدراسة التوصل إلى مقترحات وتوصيات يمكن أخذها في الاعتبار لتحقيق أثار ايجابية في مسار هذه التغيرات .

مصادر البيانات

تـــم الاســـتعانة بالمـــراجع العلمـــية والمتمثلة في الكتب والرسائل والأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضع الدراســـة ، كما تم الحصول على البيانات سواء المنشور أو غير المنشورة من مصادرها المختلفة من جهات ومؤسسات حكومية مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ومعهد التخطيط القومى ، بالاضافه إلى النـــشرات الاقتـــصادية التي يصدرها كلا من البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى ، والتقارير السنوية التى يصدرها كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

الطريقة البحثية

اعـــتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادى من الناحيتين الو صفيه والكمـــيه حـــيث تـــم تقديـــر معدلات الاتجاه الزمنى باستخدام أسلوب المتغيرات الصورية [٤] ، ويعتمد هذا الـــنموذج الـــذى يستخدم ما يعرف بالمتغيرات الصورية بالإضافة إلى المتغيرات الكمية والتى يطلق عليها

تحليل التغاير ، حيث يعد هذا النموذج من النماذج القياسية التى يمكنها أن تعكس أثر التغير فى ميل أو مقطع دالـــة مـــن الدوال كل على حده أو عرض الأثرين معا ، وقد تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) إلى مـــرحلتين : المـــرحلة الأولى وتمثل الفترة السابقة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠ -١٩٩١) ، والمـــرحلة الثانـــية وتمثل الفترة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢ – ٢٠٠٣) . ويمكن توضيح أسلوب المتغيرات الصورية المستخدم على النحو الآتى: –

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + B_2 D + B_3 D X_t \qquad (1)$$

حـــيث Yt = المتغيـــر الـــتابع ، Xt = المتغير المستقل ، D = المتغير الصورى وهو يساوى = صفر فى المرحلة الأولى (١٩٨٠-١٩٩١) ، ويساوى = ١ فى المرحلة الثانية (١٩٩٢- ٢٠٠٣) .

ويمكن اشتقاق معادلة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى من معالم الدالة (1) كالآتى :

$$Yt = B_0 + B_1 X_{t1} \qquad (2)$$

كما يمكن اشتقاق معادلة ما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى من معالم الدالة (1) كالآتى :

$$Y_{t2} = (B_0 + B_2) + (B_1 + B_3) X_{t2} \qquad (3)$$

Or

$$Y_{t2} = a + B X_{t2} \qquad (4)$$

وباســـتخدام هـــذا الأسلوب التحليلى يمكن دراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على المتغيرات الاقتصادية الكلية على النحو الآتى :-

– إذا كانـــت " ت " معـــنوية لكل معاملات B_1 ، $B_1 X_{t1}$ ، B ، $B X_{t2}$ فهذا يعنى وجود تأثير لسياسة الإصـــلاح الاقتصادى على المتغيرات الكلية ، يتضح ذلك من وجود خط اتجاه مميز لكل مرحلة من مراحل الدراســـة تتمـــثل فى حدوث تغير فى المقطع والميل فى كل مرحلة من هذه المراحل يمكن عرضها فى شكل المعادلات الآتية :-

$Yt = B_0 + B_1 X_{t1}$ مرحلة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى

$Y_{t2} = a + B X_{t2}$ مرحلة ما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى

– أمـــا إذا كانـــت " ت " غيـــر معـــنوية لكل معاملات B ، $B X_{t2}$ فهذا يعنى عدم وجود تأثير لسياسة الإصـــلاح الاقتصادى على المتغيرات الكلية ، يتضح ذلك من وجود خط اتجاه واحد لكل مراحل من مراحل الدراســـة وبـــنفس المقطع والميل فى كل هذه المراحل لذلك يتم تقدير دالة الانحدار البسيط[٥] لتلك المتغيرات على مستوى الفترة الزمنية الكاملة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) وتفسير معاملات الانحدار بشرط معنوية هذه الدوال إحصائيا والتى يمكن عرضها فى شكل المعادلة الآتية :-

$Y_t = B_0 + B_1 X_t$ تمثل فترة الدراسة الكاملة

كمـــا تـــم استخدام معامل التشتت النسبى (معامل الاختلاف) وذلك لمعرفة نسبة التشتت بين قيم المتغيرات خـــلال فترتـــى الدراسة ، كما تم استخدام اختبار (ت) لإختبار معنوية الفرق بين متوسط فترتى الدراسة[٦] وذلك لقياس أثر تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

نتائج الدراسة

تـــم قـــياس أثـــر سياســـة الإصلاح الاقتصادى على بعض المتغيرات الاقتصـــادية الكلية خلال فترة الدراســـة والتى تم تقسيمها إلى مرحلتين ، المرحلة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٩١) ، والمـــرحلة الثانـــية فترة ما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢- ٢٠٠٣) . وذلـــك بهـــدف دراسة فاعلية هذه السياسة وقدرتها على علاج الاختلالات الهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال الحقبة السابقة لتطبيق تلك السياسة وقد جاءت نتائج هذا القياس على النحو الآتى :-

١- أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على الناتج المحلى الإجمالى .

تشير معادلة الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات الصورية رقم (١) الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن متوسط الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية خلال فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٩١) قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوى بلغ نحو ٦,٧ مليار جنيه يمثل بنسبة تقدر بحوالى ١٦,٥% من متوسط الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك المرحلة والمقدر بنحو ٤٠,٦ مليار جنيه . كما توضح بيانات نفس المعادلة استمرار الاتجاه العام المتزايد خلال المرحلة الثانية مرحلة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢-٢٠٠٠) ، حيث بلغ معدل التغير السنوى نحو ٢٤,٤ مليار جنيه تقريبا يمثل بنسبة ٩,٧ % من متوسط الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك المرحلة والبالغ نحو ٢٥١,١ مليار جنيه ، وبزيادة تقدر بنحو ١٧,٧ مليار جنيه تمثل نحو ٤٣,٦% من المرحلة الأولى .هذا وقد بلغ معامل التشتت النسبى فى الفترة الأولى نحو ٧٦,٧ % تناقص فى الفترة الثانية إلى ٣٥,٢ %وهذا يعكس الاستقرار النسبى فى الفترة الثانية فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وباختبار معنوية الفرق بين متوسط الفترتين باستخدام اختبار " ت " اتضح معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، هذا وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٨ % من التغيرات فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادى التى يعكسها عنصر الزمن ، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة . وقد أوضحت قيمة (ف) معنوية هذا التغير عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يوضح الآثار الاقتصادية للتغيرات الهيكلية للسياسة الإصلاح الاقتصادى على مستوى الناتج المحلى الاجمالى

٢- أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على معدل التضخم

تشير معادلة الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات الصورية رقم (٢) الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن متوسط معدل التضخم خلال فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٩١) قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوى بلغ نحو ١,٠٨ يمثل بنسبة تقدر بحوالى ٦,٩% من متوسط معدل التضخم خلال تلك المرحلة والمقدر بنحو ١٥,٧ . كما توضح بيانات نفس المعادلة تناقص هذا المعدل خلال المرحلة الثانية مرحلة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢-٢٠٠٠) ، حيث بلغ معدل التغير السنوى نحو -٠,٩٣ يمثل بنسبة ١٥,٢ % من متوسط معدل التضخم خلال تلك المرحلة والبالغ نحو ٦,١ ، وبانخفاض يقدر بنحو ٠,١٥ تمثل نحو ١٣,٩% من متوسط المرحلة الأولى .هذا وقد بلغ معامل التشتت النسبى فى الفترة الأولى نحو ٣٦,٢% تزايد فى الفترة الثانية إلى ٦٦,٤% وهذا يعكس عدم الاستقرار النسبى فى الفترة الثانية فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وباختبار معنوية الفرق بين متوسط الفترتين باستخدام اختبار " ت " اتضح معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، هذا وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٧٦ % من التغيرات فى قيمة متوسط معدل التضخم يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادى التى يعكسها عنصر الزمن ، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة . وقد أوضحت قيمة (ف) معنوية هذا التغير عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يوضح الآثار الاقتصادية للتغيرات الهيكلية للسياسة الإصلاح الاقتصادى على معدل التضخم .

٣- أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على الاستثمار القومى

تشير معادلة الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات الصورية رقم (٣) الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن متوسط حجم الاستثمار القومى خلال فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٩١) قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٣ مليار جنيه يمثل بنسبة تقدر بحوالى ١٤,٢% من متوسط حجم الاستثمار القومى خلال تلك المرحلة والمقدر بنحو ١٦,٠٣ مليار جنيه. كما توضح بيانات نفس المعادلة تزايد هذا المعدل خلال المرحلة الثانية مرحلة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى(١٩٩٢-٢٠٠٠) ، حيث بلغ معدل التغير السنوى نحو ٥,٨٧ مليار جنيه يمثل بنسبة ١٠ % من متوسط حجم الاستثمار القومى خلال تلك المرحلة والبالغ نحو ٥٨,٧ مليار جنيه ، وبزيادة تقدر بنحو ٣,٥ مليار جنيه تمثل نحو ٢١,٨ % من متوسط الاستثمار القومى فى المرحلة الأولى .هذا وقد بلغ معامل التشتت النسبى فى الفترة الأولى نحو ٥٢,٦% تناقص فى الفترة الثانية إلى ٣٤,٢% وهذا يعكس الاستقرار النسبى فى الفترة الثانية فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وباختبار معنوية الفرق بين متوسط الفترتين باستخدام اختبار " ت " أتضح معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، هذا وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٩ % من التغيرات فى قيمة متوسط حجم الاستثمار القومى يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادى التى يعكسها عنصر الزمن ،

بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة . . وقد أوضحت قيمة (ف) معنوية هذا التغير عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يوضح الآثار الاقتصادية للتغيرات الهيكلية للسياسة الإصلاح الاقتصادى على الاستثمار القومى .

٤- أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على عرض العمالة (حجم القوى العاملة)

تشير معادلة الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات الصورية رقم (٤) الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن متوسط حجم الكمية المعروضة من العمالة خلال فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٩١) قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوى بلغ نحو ٠,٣٤٤ مليون عامل يمثل بنسبة تقدر بحوالى ٢,٦% من متوسط حجم الكمية المعروضة من العمالة خلال تلك المرحلة والمقدر بنحو ١٣,٣٤٦ مليون عامل. كما توضح بيانات نفس المعادلة تزايد هذا المعدل خلال المرحلة الثانية مرحلة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢-٢٠٠٠) ، حيث بلغ معدل التغير السنوى نحو ٠,٤٥٠ مليون عامل يمثل بنسبة ٢,٧ % من متوسط حجم الكمية المعروضة من العمالة خلال تلك المرحلة والبالغ نحو ١٦,٦٧١ مليون عامل، وبزيادة تقدر بنحو ٠,١٠٦ مليون عامل تمثل نحو ٠,٧٩ % من متوسط حجم الكمية المعروضة من العمالة فى المرحلة الأولى .هذا وقد بلغ معامل التشتت النسبى فى الفترة الأولى نحو ٩,٥ % تناقص فى الفترة الثانية إلى ٩,١% وهذا يعكس الاستقرار النسبى نوعا ما فى الفترة الثانية فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وباختبار معنوية الفرق بين متوسط الفترتين باستخدام اختبار " ت " أتضح معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، هذا وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٩ % من التغيرات فى قيمة متوسط حجم الكمية المعروضة من العمالة يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادى التى يعكسها عنصر الزمن ، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة . وقد أوضحت قيمة (ف) معنوية هذا التغير عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يوضح الآثار الاقتصادية للتغيرات الهيكلية للسياسة الإصلاح الاقتصادى على عرض العمالة .

٥- أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على الطلب على العمالة (حجم التوظف) .

تشير معادلة الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات الصورية رقم (٥) الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن متوسط حجم الكمية المطلوبة من العمالة خلال فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٩١) قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوى بلغ نحو ٠,٢٧٢ مليون عامل يمثل بنسبة تقدر بحوالى ٢,٣% من متوسط حجم الكمية المطلوبة من العمالة خلال تلك المرحلة والمقدر بنحو ١٢,٠٠٢ مليون عامل. كما توضح بيانات نفس المعادلة تزايد هذا المعدل خلال المرحلة الثانية مرحلة ما بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢-٢٠٠٠) ، حيث بلغ معدل التغير السنوى نحو ٠,٤٣٠ مليون عامل يمثل بنسبة ٢,٦ % من متوسط حجم الكمية المطلوبة من العمالة خلال تلك المرحلة والبالغ نحو ١٦,٥٠٠ مليون عامل، وبزيادة تقدر بنحو ٠,١٥٨ مليون عامل تمثل نحو ١,٣ % من متوسط حجم الكمية المطلوبة من العمالة فى المرحلة الأولى .هذا وقد بلغ معامل التشتت النسبى فى الفترة الأولى نحو ٨,٧ % تزايد فى الفترة الثانية إلى ٩٦,٨% وهذا يعكس عدم الاستقرار النسبى لعملية توظيف العمالة نظرا للآثار السلبية الناتجة عن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، وباختبار معنوية الفرق بين متوسط الفترتين باستخدام اختبار " ت " اتضح معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، هذا وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٨ % من التغيرات فى قيمة متوسط حجم الكمية المطلوبة من العمالة يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادى التى يعكسها عنصر الزمن ، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقيسة . وقد أوضحت قيمة (ف) معنوية هذا التغير عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يوضح الآثار الاقتصادية للتغيرات الهيكلية للسياسة الإصلاح الاقتصادى على الطلب على العمالة .

جدول رقم (١) معاملات دالة الانحدار البسيط والمتعدد باستخدام المتغيرات الصورية لتطور المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) .

المتغير	رقم المعادلة	وحدة القياس	معاملات دالة الانحدار				R^2	F Test	معاملات دالة الانحدار الفترة الأولى		معاملات دالة الانحدار الفترة الثانية		المرحلة الأولى			المرحلة الثانية		
			B_0	B_1	B_2	B_3			B0	B1	a	B	متوسط المرحلة	%	معامل الاختلاف	متوسط المرحلة	%	معامل الاختلاف
الناتج المحلى الاجمالى	١	مليار جنيه	٣,٣٤٦- (٣,٣٨٧)*	٦,٧٥٧ (٤,٢٦٨)**	١٩٦,٥- (٦,١٤٣)**	١٧,٦ (٧,٨٧١)**	٠,٩٨	٣٣٢,٦	٣,٣٤٦-	٦,٧٥٧	١٩٩,٨-	٢٤,٤	٤٠,٦	١٦,٦	٧٦,٧	٢٥١,١	٩,٧	٣٥,٢
معدل التضخم	٢	%	٨,٧ (٣,٨٨٦)**	١,٠٨ (٣,٥٤٨)**	١٤,٦ (٢,٣٨١)*	٢,٠١- (٤,٦٧٥)**	٠,٧٦	٢١,٣	٨,٧	١,٠٨	٢٣,٣	٠,٩٣-	١٥,٧	٦,٩	٣٦,٢	٦,١	١٥,٢	٦٦,٤
الاستثمار القومى	٣	مليار جنيه	١,٢١٨ / (٠,٧٢٥)	٢,٢٧٩ (١٠,٠)**	٤٧,٣٥٦- (١٠,٣)**	٣,٥٩٣ (١١,١)**	٠,٩٩	٨٣٣,٧٢	١,٢١٨	٢,٢٧٩	٤٦,١٣-	٥,٨٧٢	١٦,٠	١٤,٢	٥٢,٦	٥٨,٨	١٠	٣٤,٢
عرض العمال	٤	مليون	١١,١ (٧٥,٢)**	٠,٣٤٤ (١٧,٢)**	٠,١٤٥- (٣,٦)*	٠,١١١ (٣,٩)**	٠,٩٩	١٠٥٨,١	١١,١	٠,٣٤٤	١٠,٩	٠,٤٥	١٣,٣	٢,٦	٩,٥	١٦,٧	٢,٧	٩,١
عدد العمال	٥	مليون	١٠,٢٣ (٥٦,٦)**	٠,٢٧٢ (١١,٠٣)**	١,٨- (٣,٧)*	٠,٢ (٤,٨)**	٠,٩٨	٦١٦,٧	١٠,٢٣	٠,٢٧٢	٨,٤	٠,٤٣	١٢,٠	٢,٣	٨,٧	١٦,٥	٢,٦	٩٦,٨

حيث :-

- الأرقام بين الأقواس تشير الى قيم (t) المحسوبة .
- (*) تشير الى معنوية معاملات الانحدار أو النموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) .
- (**)تشير الى معنوية معاملات الانحدار أو النموذج عند مستوى معنوية (٠,٠١) .
- R^2 = معامل التحديد ، F = قيمة (F) المحسوبة للنموذج .
- $a = (B_0 + B_2)$ ، $B = (B_1 + B_3)$.

التوصيات :

١- ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة معدلات الاستثمار وذلك من خلال خفض سعر الفائدة مع التسليم بقبول معدلات مناسبة من التضخم و انخفاض فى قيمة سعر الصرف للجنيه المصرى فى سبيل حل مشاكل مثل البطالة والركود الاقتصادى .

٢- ضرورة العمل على تغيير هيكل الاقتصاد المصرى بتوفير الظرف والبيئة الملائمة لإيجاد قطاع خاص يعتمد عليه الاقتصاد القومى من خلال إصلاح الخلل فى الجهاز الادارى والنظام الضريبى فى مصر

٣- ضرورة العمل على تنمية الصادرات المصرية وذلك بنهج سياسة لتنمية الصادرات تعتمد على الإنتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الاستهلاك المحلى .

٤- ضرورة العمل على تنفيذ خطط استثمارية لتنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية التى تعتمد على الأيدى العاملة كأحدى الحلول لمشكلة البطالة .

المراجع

١- سعيد النجار: " تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر " الجزء الثانى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٢- حمدى عبده الصوالحى " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الواردات الغذائية المصرية " المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٩٩٥ .

٣- محمد عثمان مصطفى " تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادى " مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، العدد ٤٥٧، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٤- دومنيك سالفا تور " ملخصات شوم نظريات ومسائل فى الإحصاء والاقتصاد القياسى " ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس ، دار مكجروهيل للنشر .

٥- محمد محمد جبر المغربى " محاضرات فى الاقتصاد القياسى" دراسات عليا ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ،جامعة المنصورة ، ٢٠٠٠.

٦- عبد المنعم مرسى محمد " مبادئ الإحصاء " قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٩.

٧- البنك الأهلى المصرى " النشرة الاقتصادية الشهرية " أعداد متفرقة .

ECONOMIC REFORM POLICY AND ITS EFFECT ON SAME MACRO ECONOMIC VARIABLES

Eweida, M. A, * and M. S. Abd Elgfar**

***Agric . Econo. Dept , Mansoura University**

****Agric . Econo. Dept , - Desert Research Center**

ABSTRACT

The Egyptian government had an agreement with the international monetary fund and the international bank in 1991 ,in the course of economic policy . it was called open door policy the program of the economic reform and grade adaptation .

This policy aims at correcting the disorder from which the Egyptian economy suffer such as , the balance shortage , shortage in payment, the reduction in growth rate , the increase number in employment , inflation rate and other disorder from which the national economy suffer .

The convention which the Egyptian government had , had three stages :- the first stage started in 1991 / 1992 and it aimed at stabilized the finance and monetary position .the second stage started in September 1993 till 1996 ,

it aimed at releasing towards raising economic growth rate . the third stage started in October 1996 and it will last for 2 years .

During this policy the egyption government began to concentrated on the modern market economics .

Encouraging the private sector , was one of the most important steps of the economic policy . To help the aims of improving efficiency and provide new jobs , and using the modern technology .

In 1991 , there was the decision of starting the program of privatization

The law number 203 , for the year 1991 was issued and it was called the law of public labour sector or public sector in a new concept , since this date the egyption government adopted a lot of programs to change a number of public sector companies into a private sector , the rate of the excution of this program was different from year to another .

The study depended on the analytic method from the description and quantitative method to achieve its aims . Time rate was estimated by using the technique of image changes , this was called the differentiation analysis . This method is considered one of the models that measure the effect of change in one trend or in both .

The period of study (1980 – 2003) was divided into two stages :-

1- **the first stage** represent the era before applying the open door policy (1980 – 1991) .

2- **the second stage** after applying the economic reform (1992 – 2003) .

We also studies the effect of economic perform policy on some entire economy changes . the study started that the economic reform poiicy had its effect on the following :-

The total local production . the extract of the first period was raised from 40.6 before applying the economic reform policy to 251.1 after applying it . the rate of the annual growth rate was raised from 6.7 to 24.4 .The inflation rate , the first period was reduced from (15.7) to 6.1% . also the rate of annual change from 1.08 % to 0.93% after applying the economic reform program .

National investment . the first periode was from 16.3 to 58.8 . The annual change rate was raised from 2.3 to 5.8 . Labour force :- the first period was raised from 13.3 million workers to 16.6 , the annual change rate was raised from 344 million to 450 million .The demand of labour , the first period was raised from 12.002 million to 16.5 millions , the annual change rate was raised from 272 to 430 .

The study recommended the necessity of following an expansion in monetary policy to increase investment rate , and accepting suitable rates of inflation reducing the value of the egyption pound to solve the problems of unemployment and economy status – quo .It is necessary to change the form of the Egyptian economy by availing the condition to exist aprivate sector on which the Egyptian economy depends. Through correcting the disorder in the administration system and the Egyptian taxation system .It is necessary to develop the Egyptian export through new methods to develop the exports but not exporting the surplus of the local consumption products .It is necessary to carry out investment plans to carry out a lot investment projects which depend on the labour force to solve the problem of unemployment .